الأمن والمجتمع

الأيتام.. الفئة المستهدفة

عقيد/عبدالغني علي الوجيه

نشرت في صفحة أصدقاء الشرطة على الفيس بوك صورة وبيانات لطفل يتيم فقد قبل أيام من عيد الأضحى راجيًا ممن يجده أو يعرف عنه شيئاً إفادتنا لنطمئن ونطمئن زملائه و إدارة الدار الذي يرعاه ,رغم التفاعل الإيجابي المحمود من كثير من أصدقاء الشرطة الكرام إلا أن بعض من مر وعلق على المنشور بطريق الاستهزاء آلمني جداً للواقع المرير الذي وصل إليه مجتمعنا الذي كان يفزع لمجرد أن يرى أباً قاسياً يؤدب ابنه بطريقة فضة وينتصر لكل مظلوم ظهرت للمجتمع مظلمته.

أعاد هذا إلى ذاكرتي مظالم كثيرة تخاذل مجتمعنا " الجديد " في رد الظلم عن ضعفاء الناس كقضية طفلة عصر الشهيرة التي حدثت بداية عامنا الحالي وتعرضت فيها طفلة فقيرة في السادسة عشرة من عمرها للاغتصاب من قبل سبعة ذئاب بشرية من المخمورين أفلتوا من العقاب لأنهم امتلكوا شفرة الحل خارج القانون في ظل ضعف جهاز الشرطة الذي لم يتحرك بجدية لجمع الاستدلال وضبط الجناة (وهو الذي لم يستطع منع وقوع الجريمة في الأصل) وفي ظل تخاذل المجتمع في نصرة المظلوم الذي أجبره الجناة ومناصروهم على إنكار وقوع الجريمة رغم شهود العيان الذين شهدوا حالة الاختطاف , وهي واحدة من قضايا كثيرة تفصح عن واقع التفكك والخذلان المجتمعي.

لعل هذا الخذلان هو أحد أسباب الضعف في الأداء الأمني الذي نعيشه , فالمجتمع الذي لا يتعاون مع الشرطة لا يستطيع انتزاع حقوقه التي على الشرطة .

أعود إلى حالة اليتيم التائه الذي مرت أيام عديدة و إدارة الدار لا تعلم عنه شيئاً ورغم أننا أنزلنا صوره على الفيس بوك ومواقع التواصل الاجتماعي الأخرى والبلاغ الرسمي في البحث الجنائي إلا أن مركز الشرطة الذي وصل إليه هذا الطفل لم يستطع معرفة قضيته , وهذا يدلنا على مدى حاجة الوزارة إلى أن تتنبه إلى حاجة مراكز الشرطة فيها أكثر من حاجتها إلى قطع الأثاث الفاخر الذي زينت به مكاتب القادة الجدد فيها !!!

الأيتام هم أحد أكثر الفئات المستهدفة من عصابات الإجرام وجماعات الإرهاب , فالطفل اليتيم ليس له الأسرة التي تتولى رعايته وسد حاجياته ومتابعة شئون حياته فتتولد لديه المنعة والحصانة ضد إغراءات تلك العصابات التي تبدأ باستمالة الأطفال بإقناعهم بالهروب من المدرسة التي يصورونها على أنها ليست سوى عائق أمام جني الأموال والاستمتاع بمباهج الحياة , ويستدرجونهم شيئاً فشيئاً حتى إذا ما أدخلوهم عالم الإدمان على المخدرات (غالباً ما تكون رخيصة القيمة شديدة الإتلاف لأجهزة الجسم مثل مادة الغراء والأسبرت وغيرها) أصبحوا فريسة سهلة للاستغلال بكل معانيه المفجعة من استغلال جسدي وجنسي إلى استخدامهم في توزيع المخدرات وأعمال النشل والسرقة وغيرها , لذلك لابد أن تكون شريحة الأيتام ضمن اهتمامات وزارة الداخلية ووزارة الشئون الاجتماعية وغيرها من الوزارات الأخرى المختصة .

القاعدة بكل بساطة هي أن من يصل إلى هذه الشريحة أولاً هو من يؤثر فيها أكثر , وكلما تخاذلت أجهزة الدولة وتخاذل المجتمع كلما كانت سيطرة واستغلال العصابات لهذه الفئة , وديننا حثنا كثيراً على الاهتمام بالأيتام ورعايتهم ولو لم يكن سوى أن خير البشر محمد ابن عبدالله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم كان يتيماً لكفى سببا للاهتمام بهم .

الأهم من كل ذلك أن برامج الرعاية والتحصين التي يمكن أن تقوم بها أجهزة وزارة الداخلية لحمايتهم ستكون أسهل بكثير وأكثر توفيرا للجهد والمال من متابعتهم إن احترفوا الإجرام مستقبلاً.

همسة أمنية :

السلاح سبب مآسي كثيرة حولت أفراح العيد إلى مآتم ومآسي , الآباء والأمهات مسئولون أمام الله عن أطفالهم .

دام اليمن ودمتم بإذن الله سالمين.

alwajih@yahoo.com
قائد شرطة الدوريات الراجلة - سابقاً

الآباء يدفعون ثمنها مرتين..

الألعاب النارية حوادث خطيرة والأطفال أبرز ضحاياها

كتب/ وائل شرحة

* .. لم يعد إطلاق الألعاب النارية ظاهرة مقتصرة على المدن بل وفي الأرياف القرى والدليل عدد الحالات التي نزلت إلى المستشفيات خلال أيام العيد وهي مصابة بالحروق بسبب الألعاب النارية.. ما يعني أن هذه الظاهرة أصبحت مشكلة بكل ما تحمله الكلمة من معنى ، إذ إن المجتمع يعاني منها وتخلف أيضاً خسائر بشرية ومادية هائلة يتكبدها المواطن والحكومة في ظل تخاذل الجهات الرسمية لوزارة الداخلية المختصة بضبط هذه الألعاب ومستخدميها .

وتعتبر الألعاب النارية من الطقوس المصاحبة للعيد والتي لابد من اقتنائها للأطفال من قبل الآباء لإفراحهم في العيد .. رغم أنهم يعرفون جيدا خطورتها والأضرار المتوقع حدوثها عند استخدامها لكن بكاء أولادهم و إصرارهم على الحصول على الألعاب خلال أيام العيد ، تجبر أولياء الأمور اقتنائها.

ويتساءل المواطنون عن أسباب تجاهل وزارة الداخلية هذة القضية والمتعلقة بهذه الألعاب النارية وبيعها في المحلات التجارية التي تقوم تجارتها نهارا جهارا دون حسيب أو رقيب ودون شعور بالمسؤولية .

التجار أيضاً يعتبرون المناسبات الدينية والوطنية مواسم مربحة لبيع الألعاب النارية فيضاعفون استيرادهم لها وترتفع مكاسبهم أيضاً ..عملية بيعها ليست سرية فهي على مرأى ومسمع من الجهات المعنية بضبطها وعدم تداولها في الأسواق ..

مركز الحروق والتجميل بالمستشفى الجمهوري بصنعاء والذي يعد المركز الوحيد لمعالجة وتجميل الحروق باليمن، يعاني من ارتفاع وتزايد أعداد ضحايا الألعاب النارية ، إذ إن سعته السريرية لا تتجاوز الـ) 25 (سريرا بحسب مدير المركز الدكتور صالح الحيضاني.

مشيرا إلى أن حوادث الألعاب النارية ترتفع نسبتها من عام إلى آخر إذ يستقبل المركز خلال أيام العيد مابين 15 إلى 20 حالة من جميع محافظات الجمهورية وهذه الحالات تعد اكثر خطراً لافتاً إلى أن المركز استقبل خلال أيام عيد الفطر الماضي «15» حالة من مختلف محافظات الجمهورية ...وتعتبر هذه الحالات الأكثر خطورة خصوصا تلك المصابة بالعين والوجه ، بينما بعض الحالات البسيطة والمتوسطة تعالج في المستشفيات والمراكز الصحية القريبة من موقع الحادثة.

وأشار الحيضاني إلى أن 59٪ من المصابين المتوافدين للمركز تكون نسبة إصابتهم بأطرف" الأصابع" بينما 5٪ تتوزع على باقي الجسد.. مطالباً الجهات المختصة بضبط ومنع التجار من استيراد وبيع هذه الألعاب التي بدأ ضحاياها يتصدرون تدريجياً تصنيفات الحروق باليمن.

وبحسب تقرير أمني صادر عن أمن الأمانة والذي كشف عن ضبط رجال شرطة العاصمة خلال أغسطس الماضي) 98 (قضية إطلاق ألعاب نارية في نطاق الأمانة ارتسم الأمل على وجوه المواطنين الفترة الماضية حين ضبط أمن الأمانة كبار موردي الألعاب النارية وتحويلهم للنيابة ومصادرة بضائعهم.. إلا أن النيابة سلبت المواطنين الأمل الذي بثه رجال الأمن بإفراجها على التجار بعد القبض عليهم.

وبحسب مدير عام العلاقات العامة والتوجيه المعنوي بأمن الأمانة العقيد أحمد الأفقي فإن هناك حملة أمنية ميدانية لضبط من يتاجر ويستخدم الألعاب النارية في نطاق العاصمة.. إلا أن بعض المواطنين بأمانة العاصمة شككوا في رؤية هلال الحملة.. منوهين بأن التجار يمارسون عملهم "بيع الألعاب" بشكل رسمي أمام الجميع دون خوف من أي حملة ضبط روجت لها وسائل الإعلام المختلفة في الفترة الماضية.

هروب وزارة الداخلية من القضية وعدم الالتفات لها والبحث عن حلول حقيقية على أرض الواقع أهم الأسباب التي ساعدت على انتشار الألعاب النارية كما يقول مسؤولٍ رفيع بوزارة الداخلية فضل عدم ذكر اسمه.. مشيراً إلى أن وزارة الداخلية ليست متفاعلة مع القضية ولا تقوم بالنزول الميداني أثناء تبليغ المواطنين عن متداولي ومستخدمي الألعاب النارية.. المصدر ألمح إلى أن هناك إهمالاً كبيراً من قبل المواطنين بالإبلاغ وذلك لمعرفتهم المسبقة بما سيلقى بلاغهم من إهمال وتطنيش من قبل رجال الأمن.

من ملفات الشرطة

مقتل الزوجة الحامل...!!

الحلقة الثانية والأخيرة

عرض وتحليل/ حسين كريش

ملخص ما نشر في الحلقة الماضية

وصل بلاغ من أحد المستشفيات إلى مركز شرطة 14 أكتوبر بالعاصمة صنعاء عن وصول امرأة مصابة بأكثر من طعنة في الصدر وهي مفارقة للحياة أي جثة هامدة فانتقلوا عقب هذا البلاغ من المركز للمستشفى وقاموا هناك بإجراءاتهم حيالها وكانت المجني عليها امرأة شابة في مقتبل العمر وهي حامل لجنين في بطنها ميت أو قتيل مثلها.. وبحسب الإفادات الأولية التي تجمعت لديهم أثناء ذلك تبين لهم أن الواقعة حدثت في منزل أسرة القتيلة وأن الجاني عليها هو زوجها الذي لاذ بالفرار على إثر ارتكاب الجريمة، ولا يعرف أحد أين أختفى، فانتقلوا بعد الانتهاء من معاينة الجثة ونقلها لحفظها بثلاجة مستشفى الكويت العام إلى المنزل «محل الواقعة» لمعاينته وجمع ما أمكن من المعلومات حول الجريمة وملابساتها وأتضح هناك أن المجني عليها لها طفلان آخران غير الجنين الثالث الذي في بطنها من زوجها المتهم «الجاني» كما أن الجريمة وقعت بحضور بعض أخوات المجني عليها اللاتي أفدن بعدم معرفتهن للسبب الذي أدى لارتكاب الجريمة من قبل الزوج.. وثم ... من خلال المتابعة والتحقيقات والتحريات التي تكلف بها بعد ذلك فريق مشترك من أمن منطقة معين والمركز وعن طريق التنسيق مع أقرباء الجاني والمجني عليها واحتجاز والد وإخوان المتهم على سبيل الضغط وإجبار هؤلاء على التواصل هاتفياً مع قريبهم الهارب تم معرفة مكانه وتبين أنه هارب في الحديدة وقد طلب من أقربائه أثناء الاتصال إيهامه أن زوجته المجني عليها ما زالت على قيد الحياة وأن يعود من حيث هو فصدق ما قيل له ووعد بالعودة في اليوم التالي إلى صنعاء.وبناء على ذلك أنتظره فريق الشرطة على الخط العام بمنطقة عصر حتى عودته ووصوله من الحديدة، وقاموا هناك باعتراض السيارة التي كان يستقلها والقبض عليه فجأة، ثم قاموا بإيصاله إلى مقر أمن المنطقة، ليتم حال إيصاله فتح المحضر معه لاستنطاقه .. وهاهي بقية الوقائع، ومع أحداث الحلقة الثانية والأخيرة.

المشهد الذي فوجئ به الضباط المحققون واحتاروا أو تأثروا له حيال المتهم" الزوج" ومن اللحظات الأولى عند طرح الأسئلة عليه واستنطاقه، وحتى بعد مواجهته وإخباره صراحة خلال ذلك أن زوجته " المجني عليها" لم تعد على قيد الحياة، وصارت جثة مودعة بثلاجة المستشفى ، هو أنه أي المتهم لم يحاول التردد والمراوغة أو التهرب والإنكار عن الاعتراف بارتكابه للجريمة كما يحدث وبفعل بعض المتهمين في قضايا مماثلة أحياناً والذين يصرون غالباً على المراوغة والتهرب والإنكار، ثم يتراجعون ويضطرون للاعتراف في نهاية المطاف.. فهو" المتهم" بدأ مباشرة بكلامه، صريحاً جريئاً في إجاباته على الأسئلة والتهمة التي وجهت إليه ومن أول محضر أجري معه حول الجريمة وأسبابها وملابساتها وخلفياتها، بل وظهر كأنه ليس متأثراً ولا نادماً تجاه ما حدث.. وهذا ما جعل المحققين يضعون حوله أكثر من علامة استفهام وتساؤل.. وقد تعاملوا معه بنفس طريقته، أي بالصراحة ومواجهته بالحقائق بشكل مباشر عند طرح الأسئلة عليه حول الجريمة وكل ما يتعلق بها، وهو ما ساعد على اختصار المسافة والزمن، مسافة الجهد في التحقيق وجمع الاستدلالات ثم وقت استكمال إثبات القضية وإحالتها للنيابة بسهولة وفي اليوم الثاني من ضبط المتهم مباشرة.

وكان مما ثبت وتبين من خلال الاعترافات والتحقيقات النهائية وبحسب ما ورد في أوراق ملف القضية مع مراعاة التحفظ لبعض الحقائق والتفاصيل لجزء من الوقائع نظراً لحساسيتها المتضمنة لها من باب الإضطرار الإنساني والأخلاقي، وكخلاصة موجزة لكيفية الواقعة وكذا للقصة ومن بدايتها إلى نهايتها: أن المتهم (الزوج) هو واحد من المهاجرين والمغتربين العاملين في إحدى دول الغرب، كان سفره للغربة منذ فترة ليست بالقريبة، وكان يذهب ويأتي لزيارة الوطن والأهل بين الفينة والفينة، ثم يعود لبلاد الغربة.. وقد تزوج بالمرأة المجني عليها منذ قبل سبع سنوات أو تزيد، أنجب منها طفلين، والطفل الثالث كانت حاملاً به منه أثناء مقتلها..وفي فترة الزواج هذه كان يسافر للغربة ويمكث هناك مدة، ويأتي بعدها للزيارة لشهر أو شهرين، ثم يعود لبلد المهجر، وكانت الحال بينهما – أي بينه وزوجته- في السنوات الأولى مستقرة ونقية متفاهمة، وبالأخص خلال سنوات إنجاب الطفلين الأولين لهما.. ثم بدأت تتعكر ويتلوث صفوها ويتخللها الشك والتنافر في الآونة الأخيرة، لا سيما حين بدأ الحمل بالطفل الثالث يظهر على المرأة حيث بدأ يشك في زوجته ويتوهم بأن الطفل الذي تحمله في أحشائها ليس منه، وأنها تخونه أو خائنة، ثم تنامى هذا الشك والوهم لديه شيئاً فشيئاً إلى أن صار في الأشهر التي سبقت يوم الواقعة، اعتقاداً مترسخاً بداخله وتفكيره بما يعني أنه ليس بوالد الطفل ولا يمكن أن يكون منه.. وعلى إثر هذا الاعتقاد أو الشك والوهم نشب بينه والزوجة في زيارته التي سبقت سفره الأخير له للغربة الخلاف والتنافر أو سوء التفاهم، وذهبت هي غاضبة (حانقة) عقبه إلى بيت أهلها.. ثم عند عودته من الغربة في الزيارة الأخيرة له كان ذلكما الظن والتوهم قد تمكنا منه وأستوليا على تفكيره ووجدانه وأصبحا يقيناً لا انفصام منه، بحيث قرر أن يقوم بإخراج أو إنزال الجنين من بطن زوجته وكان القرار هذا بالنسبة له قراراً نهائياً لا رجعة عنه.

ثم جاء ذلك اليوم الخميس وكان قد أعد الخطة واستقر عليها في رأسه لتنفيذ ما عزم عليه، فذهب إليها في المساء والوقت كان التاسعة على سيارة أحد أصدقائه، وهي سيارة تاكسي أجرة يقودها نفس صديقه (مالك السيارة) فوصل على السيارة إلى باب المنزل الذي فيه زوجته، ونزل من السيارة فدق الباب، فبينما صاحبه (السائق) ظل منتظراً له فوق السيارة، ودخل للمنزل بعد أن فتح له الباب، وصعد إلى الطابق الثاني والذي كانت تسكن فيه زوجته مع أمها وأخواتها في حين الطابق الأول من المنزل كان فيه ناس آخرون مستأجرون، غير أنه عند صعوده للطابق الثاني بحثاً عن زوجته فلم يعثر عليها هناك ..وسأل عنها، فقيل له أنها مع أمها وإحدى اخواتها لدى المستأجرين في الطابق الأسفل .. فأرسل لاستدعائها أختها الصغرى والتي كانت متواجدة آنذاك .. وحضرت إليه الزوجة بعد النداء عليها، وكان هو منتظراً داخل المجلس (الديوان) عند مجيئها ووقفت هي على باب غرفة المجلس في مواجهته، فسارع لحظة رؤيته لها إلى إمساكها وجرها يريد إدخالها إلى المجلس (الديوان) فصاحت هي وحاولت الهروب والتخلص منه، ولكنه أمسكها وشدها إليه بقوة، ثم باشرها باللكم والضرب، فارتفع صياحها وصراخها متوجعة ومستنجدة بأخواتها وأمها، وسارعت أخواتها بعد سماع صراخها وصياحها، وحاولن تخليصها منه، إلا أنه قاومهن، وقام أثناء ذلك بإشهار جنبيته وطعن بها المرأة (زوجته) طعنتين متتاليتين في صدرها، سقطت على إثرهما صريعة على الأرض نازفة الدماء وساكنة الحركة، في الوقت الذي لاذ هو بالفرار عقب ذلك مغادراً المنزل ومستقلاً سيارة صاحبه الذي كان لم يزل في انتظاره أمام باب المنزل حتى عودته، وأتجه مع صاحبه إلى بيت هذا الأخير، فاستبدل هناك ملابسه بملابس أخرى من حق صديقه، ثم غادر بعد ذلك الاثنان متجهين على سيارة أخرى أجرة من منطقة عصر إلى الحديدة، ونزلا هناك عند وصولهما في أحد الفنادق، وقد أخبر صديقه بعد استقرارهما بالفندق بما فعل بزوجته، فخاف صاحبه حين سماعه ذلك، وفكر بأنه ربما يتهم بمشاركته في الجريمة أو يكون محرضاً على ارتكابها وتزايد الخوف لدى صديقه هذا، فتركه بسبب ذلك في اليوم التالي بالحديدة، وعاد إلى صنعاء .. بينما بقي الزوج (الجاني) في الحديدة حتى تم الاتصال به من قبل والده وإخوانه، وطلب منه العودة إلى صنعاء بعد إيهامه بأن زوجته (المجني عليها) ما زالت على قيد الحياة ولم تمت، فعاد في اليوم الثاني وتم القبض عليه قبل دخوله مشارف العاصمة .. وهكذا كانت الواقعة، ونسأل الله السلامة لكل أبنائنا وإخواننا والوقاية والنجاة من كل شك ووهم، إنه سميع مجيب،

في عدد الأسبوع المقبل مع نشر وقائع أبشع وأغرب جريمة إن شاء الله تعالى إلى اللقاء.